60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(60)/15
٩ آب/أغسطس ٢٠١٦

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(60)/1، وإضافتاها Add.1، وAdd.2)

رسالة وردت من الممثلة المقيمة لإسرائيل بشأن الطلب الداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر

١- تلقى المدير العام رسالة بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ من الممثلة المقيمة لإسرائيل، بشأن الطلب المقدَّم من الدول العربية الأعضاء في الوكالة والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر.

٢- وتُعمَّم الرسالة طيه، استجابة للطلب الوارد فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦

صاحب السعادة،

بالإشارة إلى الوثيقة GC(60)/1/Add.1 المؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦، يشرفني أن أنقل لكم موقف دولة إسرائيل في الوثيقة طيه.

وسأكون شاكرة لو تكرمتم بتعميم نص هذه الوثيقة على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفضلوا سعادتكم، بقبول فائق تقديري واحترامي.

[ختم] [توقيع]
ميراف زافاري عوديز
السفيرة والممثلة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ولدى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

سعادة السيدة يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولدى اللجنة التحضيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

بالإشارة إلى طلب مقدم من سفير المغرب بالنيابة عن الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة للذرية (الوثيقة GC(60)/1/Add.1، المؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦)، دعا فيه إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر العام الستين، تود إسرائيل أن تُعلن عن موقفها على النحو التالي:

لقد قُدِّمت في الماضي مبادرات ومشاريع قرارات مماثلة برعاية عربية، ورفضت بأغلبية أصوات الدول الأعضاء في الوكالة خلال الأعوام ٢٠١٠، و٢٠١٣، و٢٠١٤، و٢٠١٥. وبالتالي فإن من المؤسف للغاية أن الدول العربية اختارت مرة أخرى أن تفرض على المؤتمر العام هذا البند من جدول الأعمال. ويكشف ذلك عن نهج مثير للنزاع ومتحيِّز ومعيب في جوهره، يفرض على المؤتمر العام نقاشاً مُسيّساً يخرج تماماً عن نطاق النظام الأساسي للوكالة وولايتها، ولا علاقة له بجدول أعمال هذه الهيئة، وينال من مصداقية الوكالة باعتبارها منظمة مهنية.

وترحِّب إسرائيل بقرار وزراء خارجية جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠١٦ بالامتناع هذه السنة عن تقديم مشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وترى إسرائيل أن هذا القرار خطوة إيجابية، ويراودها الأمل في أن يكون ذلك بداية مسار نحو حوار إقليمي هادف في المستقبل. ومما يؤسف له أن رسالة المجموعة العربية المؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦ تحيد بوضوح عن هذا المسار. إن إصرار جيراننا على انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار لا يتجاهل المساعي المتكررة لدول الشرق الأوسط الأعضاء في هذه المعاهدة لامتلاك أسلحة نووية فحسب، فيما يعد انتهاكاً واضحاً لواجباتهم والتزاماتهم، بل يخفي أيضاً رفضها التعاون بصدق مع إسرائيل.

إن إسرائيل تقدِّر نظام عدم الانتشار، وتُقر بأهميته، وتواصل انتهاج سياسة قوامها المسؤولية وضبط النفس في المجال النووي. وإن أكبر التهديدات التي تواجه نظام عدم الانتشار ومعاهدة عدم الانتشار تنشأ عن بلدان الشرق الأوسط التي سعت إلى امتلاك أسلحة نووية أو تطمح إلى امتلاكها تحت غطاء عضويتها في معاهدة عدم الانتشار. ولقد تبيَّن أن العراق وليبيا وإيران وسوريا، وهي دول داعمة لهذه المبادرة المعادية لإسرائيل برعاية عربية، كانت في موضع انتهاك صارخ لواجباتها والتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

ومن جانبها، وبالرغم من الوضع الأمني الإقليمي المتدهور، تعاونت إسرائيل على نحو وثيق في جهود الدفع قُدماً بحوار إقليمي جوهري في خمس جولات من مشاورات متعددة الأطراف قام بتيسيرها معالي السيد جاكو لاجافا، نائب وزير الخارجية الفنلندية، خلال السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤. وقامت إسرائيل أثناء هذه المشاورات بتفصيل سياستها ونهجها بشأن الأمن الإقليمي والحد من التسلح. وأكدت إسرائيل مجدداً موقفها المتمثل في أنه لا يمكن معالجة القضية النووية فضلاً عن جميع قضايا الأمن الإقليمي، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، معالجة واقعية في إطار السياق الإقليمي، إلاّ من خلال عملية تدريجية تبدأ باتخاذ تدابير لبناء الثقة، وإجراء حوار مباشر بين كل دول المنطقة بالاستناد إلى المبدأ المقبول على نطاق واسع، وهو توافق الآراء بين الأطراف. وأوضحت إسرائيل تفاصيل هذا الموقف في ورقتها الوطنية التي قدمتها خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ الذي شاركت فيه بصفة مراقب ("نحو حوار إقليمي في الشرق الأوسط – منظور إسرائيلي"). وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل المشاركة في المحافل المتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز الأمن الإقليمي، مثل حلقة عمل موسكو الرفيعة المستوى (أيار/مايو ٢٠١٦)، وحوار ويلتون بارك (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

وإن من شأن تقديم مشروع قرار تحركه دوافع سياسية بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في إطار بند جدول الأعمال المطلوب، أن يصرف الانتباه عن الأوضاع المزرية في كثير من أنحاء منطقتنا، وعن الأخطار الحقيقية التي تشكلها بلدان الشرق الأوسط الحائزة لأسلحة دمار شامل أو الساعية إلى حيازتها، بل وتستخدمها ضد المدنيين، بما في ذلك ضد شُعوبها. وإن هذه المحاولة لن تساعد في بناء الطمأنينة والثقة بما لهما من أهمية كبيرة في أي مشاورات إقليمية مباشرة مفيدة، ولن تُعجِّل بنتائج تلك العملية. بل لن تؤدي سوى إلى تسييس الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقويض مصداقيتها. وتأمل إسرائيل أن تمتنع المجموعة العربية عن تقديم مشاريع قرارات معيبة في المستقبل حسب ما تقرَّر هذا العام.